

## قرار

باسم الشعب اللبناني

لأن القاضي المنفرد المدني في بعبداء، بوصفه قاضياً للأموار

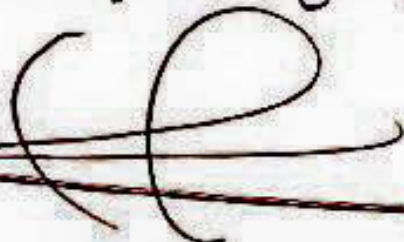
المستعجلة،

لدى التدقيق،

تبين أن المدعى عليه اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية تقدم بتاريخ اليوم 2017/1/16 بطلب يشير فيه إلى تكديس النفايات في الشوارع بعد فشل السلطات المعنية في إيجاد البديل عن المطمر المطلوب إقفاله الذي منع نقل النفايات إليه مؤقتاً.

و تبين أن المحكمة بموجب قرارها تاريخ 2016/12/7 كانت قد كلفت كل من وزارات الصحة، الزراعة، البيئة والمديرية العامة للطيران المدني بإيداع تقارير حول المخاطر المفترضة التي يحدتها المطمر المذكور، لا سيما لجهة تجاوره ومطار الشهيد رفيق الحريري الدولي الذي ليس في لبنان سواه.

و تبين أن قرار المحكمة أعلاه لم يلقَ حتى الساعة تجاوباً ذا شأن سوى من قبل وزارة البيئة التي أعدت تقريراً ينطوي على جدية تقنية يبقى تبني مضمونه من عدمه موقوفاً على الحكم النهائي، فيما بقيت وزارتا الصحة والزراعة خارج التجاوب حتى الساعة، في حين جاء




جواب المديرية العامة للطيران المدني غير معزز بأية دراسة علمية  
أو معاينة فعلية على الأرض.

وتبين أنّ المحكمة كانت أصدرت أيضاً قراراً بتاريخ  
٢٠١٧/١/١١ تضمن منع إدخال النفايات إلى المطر ذاته إلى حين  
ورود التقارير المطلوبة.

### بناء عليه

حيث إنّ المحكمة وموازنة منها بين الحماية العامة والمصلحة  
العامة،

وعطفاً على قرارها تاريخ ٢٠١٧/١/١١،

ونظراً للظروف المحيطة بالملف على المستويين الواقعي  
والقانوني،

وإفساحاً في المجال أمام السلطات المعنية على قاعدة التعاون بينها  
وبين السلطة القضائية،  
تقرر الآتي :

١- الإكتفاء بالتقارير الموجودة في الملف وتكليف جميع الفرقاء بإعداد  
مرافعاتهم النهائية للجلسة المحددة بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٤.

٢- الترخيص للمدعى عليها بإعادة نقل النفايات إلى المركز المؤقت  
للطر الصحي في منطقة الغدير - مطمر الكوستا برافا -



موقتاً لغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه الرابع والعشرين من الشهر الحالي كانون الثاني ٢٠١٧، تحت مسؤوليتها وبالتنسيق مع كل من وزارتي البيئة والأشغال والنقل ومجلس الإنماء والإعمار وفق القوانين النافذة.

٣- إقتال المطر بمجرد انقضاء المدة المعيّنة في البند ٢/ السابق، وذلك بصورة كلية بجميع أعماله إلى حين الفصل النهائي في الدعوى الحاضرة، على أن يبقى لوزارة البيئة خلال هذه الفترة بين إعادة الإقتال والحكم النهائي حق الدخول والخروج إليه ومنه إذا اقتضت الحماية العامة ذلك وبالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

لهذه الأسباب،

يقرر الآتي:

أولاً: إلزام الفريقين بما جاء في متن هذا القرار.

ثانياً: إبلاغ مضمون هذا القرار لمن يلزم لإتمام المقتضى قانونياً وفنياً.

قراراً نافذاً على أصله صدر ٢٠١٧/١/١٦.

القاضي (حسن حمدان)

الكتاب